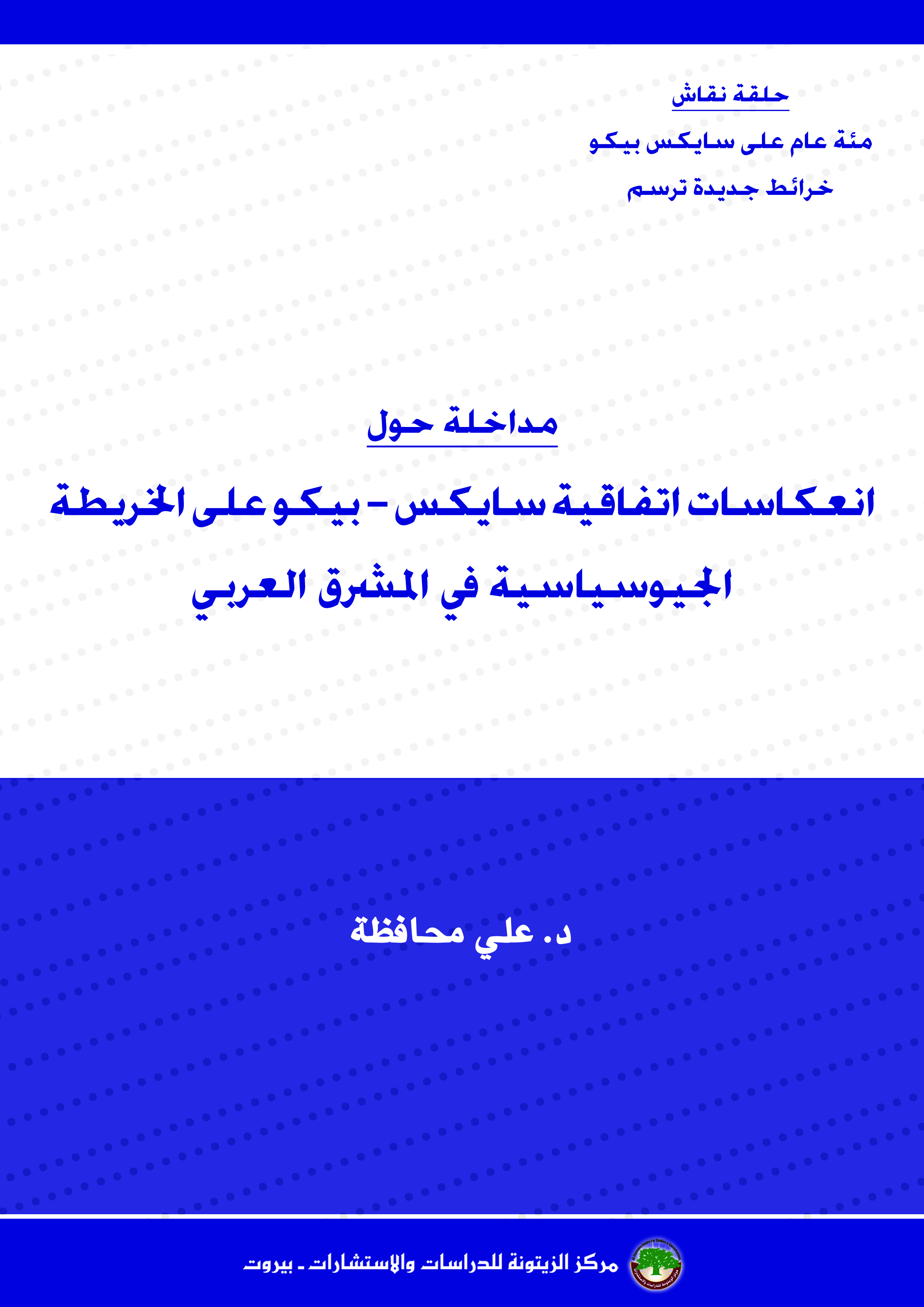
****

**انعكاسات اتفاقية سايكس- بيكو على الخريطة**

**الجيوسياسية في المشرق العربي**[[1]](#footnote-1)

د. علي محافظة[[2]](#footnote-2)

تعود فكرة غزو البلاد العربية وتجزئتها للحيلولة دون قيام دولة قوية فيها إلى الحروب الصليبية. فقد سادت هذه الفكرة لدى قادة دول أوروبا منذئذ وما زالت باقية في أذهانهم وفي مخططاتهم السياسية في منطقتنا حتى اليوم. تزامنت نهاية الحروب الصليبية سنة 1291م مع قيام الإمارة العثمانية في شمال غربي الأناضول سنة 1300م. وتوسعت هذه الإمارة التركية في البلقان، وتمكنت من فتح القسطنطينية، عاصمة الدولة البيزنطية، والقضاء على الأخيرة سنة 1453م. واستولت في فتوحاتها على بلغاريا، وصربيا، ومكدونيا، واليونان، والبوسنة، والهرسك، والجبل الأسود، وكرواتيا، وسلوفينيا، وروانيا، وهنغاريا، وأجزاء من أوكرانيا وبولندا. وحاصر العثمانيون فينا، عاصمة الإمبراطورية النمساوية مرتين. ونشرت هذه الفتوحات الرعب في أوروبا طوال أربعة قرون من الزمن. وما إن توقفت الفتوحات العثمانية، وظهرت بوادر الضعف والتراجع في الدولة العثمانية في القرن الـ 18، حتى اندفعت الدول الكبرى الأوروبية إلى تحريض الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية على التمرد والثورة، فتقلصت ممتلكاتها الأوروبية، وبرزت أطماع الدول الأوروبية في اقتسام أراضيها وتفكيك أوصالها. غير أن الخلاف بين هذه الدول حول هذا الاقتسام حال دون القضاء عليها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918.

وفي أثناء ذلك اتفقت الدول الأوروبية على اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية في إفريقيا، فاحتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، وفرضت حمايتها على تونس سنة 1881، وعلى سلطنة مراكش سنة 1912 وعلى موريتانيا. واحتلت إيطاليا ليبيا سنة 1911، واحتلت بريطانيا مصر والسودان والصومال وفرضت حمايتها على مصر سنة 1882. وكانت قد فرضت حمايتها على سواحل شبه جزيرة العرب وعقدت معاهدات الحماية مع شيوخها وأمرائها بين سنتي 1839 و1899. ولم يبقَ من البلاد العربية تحت الحكم العثماني سوى بلاد الشام، والعراق، ونجد، والحجاز، واليمن الشمالي.

وما إن اندلعت الحرب العالمية الأولى، ودخلتها الدولة العثمانية إلى جانب دولتي الوسط ألمانيا والإمبراطورية النمساوية - الهنغارية حتى سارعت روسيا القيصرية إلى الاتصال بحليفتيها بريطانيا وفرنسا للتفاوض على اقتسام أراضي الدولة العثمانية بين الدول الثلاث. ففي 19 شباط/ فبراير و4/3/1915 قدم سيرجي سازونوف Sergei Sazonov وزير خارجية روسيا، مذكرتين إلى سفيري فرنسا وبريطانيا في بطرسبرغ، تضمنتا رغبة الحكومة الروسية في ضمّ المناطق التالية في حال انتصار الحلفاء: إسطنبول وشاطئ البسفور الغربي وبحر مرمرة حتى خط إينوس ميديا، والمثلث الواقع بين البسفور ونهر سقاريا، ونقطة تحدد فيما بعد على خليج أزميد والجزر الواقعة في بحر مرمرة وجزيرتي أمبروس وتيندوس. وفي حال قبول الحليفتين لهذا الضم ستعترف الحكومة الروسية بحقوق فرنسا وبريطانيا في الممتلكات العثمانية الآسيوية، بعد تعيين ذلك باتفاقية خاصة بين الدول الحليفة الثلاث. وتضمنت المذكرة الروسية اقتراحاً بأن تتولى حكومة إسلامية مستقلة في شبه جزيرة العرب الحفاظ على الأماكن المقدسة الإسلامية.

وفي 14/3/1915، كشف سفير فرنسا في بطرسبرغ لوزير خارجية روسيا عن أطماع حكومته في سورية وخليج إسكندرونة وكيليكيا، وأبدى رغبته في أن يضمن موافقة روسيا على ضمّ بلاد الشام بما فيها فلسطين لمنطقة نفوذ فرنسا. وكانت فلسطين حجر الزاوية لحماية الروم الأرثوذكس في بلاد الشام، بالنسبة إلى روسيا منذ القرن الـ 18[[3]](#footnote-3).

تمّ تبادل مذكرات ورسائل رسمية بين وزراء خارجية روسيا وبريطانيا وفرنسا وبين سفرائهم في عواصم الدول الثلاث، وافقت فيها بريطانيا وفرنسا على المطالب الروسية بعد انتهاء الحرب في 18/3/1915، وبذلك حصلت روسيا بموجبها على الولايات الأرمنية في تركيا وشمال كردستان وعلى منطقة مضيقي البسفور والدردنيل. وبعدها طلبت بريطانيا من فرنسا أن تعيّن مندوباً لها لوضع اتفاقية ثنائية بينهما لاقتسام منطقة الهلال الخصيب. استجابت فرنسا وعيّنت السكرتير الأول في سفارتها في لندن فرانسوا جورج بيكوت François Georges Picot. وعيّنت بريطانيا السير مارك سايكس Sir Mark Sykes وكيل وزارة الحربية من أجل تعيين مناطق نفوذ الدولتين في المشرق العربي. أسفرت مفاوضات سايكس وبيكو عن إبرام اتفاقية في 16/5/1916، وردت في الرسائل المتبادلة بين سفير فرنسا في لندن بول كامبون Paul Cambon ووزير خارجية بريطانيا إدوارد غراي Edward Grey.

وبموجب هذه الاتفاقية قسم العراق وبلاد الشام إلى خمس مناطق: زرقاء (فرنسية) وحمراء (بريطانية)، يباح فيهما لكل من الدولتين:

إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم المباشر أو غير المباشر، بعد الاتفاق مع الدولة أو اتحاد الدول العربية. وتشمل المنطقة الفرنسية سورية الساحلية من إسكندرونة حتى رأس الناقورة، وتضم جبل لبنان وكيليكيا وجزءاً من الجنوب الشرقي لآسيا الصغرى. أما المنطقة البريطانية فتشمل جزءاً كبيراً من العراق، من البصرة إلى بغداد ومينائي حيفا وعكا. وأما المنطقة الثالثة (السمراء) فتشمل ما تبقى من فلسطين، وتقام فيها إدارة دولية، بعد التشاور مع روسيا وممثلي شريف مكة وبقية الحلفاء. والمنطقة الرابعة (أ) تتألف من سورية الداخلية وولاية الموصل، والمنطقة الأخيرة (ب) تضم ما تبقى من العراق، ويقام في هاتين المنطقتين (أ وب) دولة عربية أو اتحاد دول عربية تدعمه فرنسا وبريطانيا، على أن يكون للأولى في منطقة (أ) والثانية في منطقة (ب) الأفضلية في تنفيذ المشروعات الاقتصادية وتقديم القروض والمستشارين والموظفين الأجانب[[4]](#footnote-4).

علمت إيطاليا بالاتفاقية، وبعد مفاوضات طويلة منحت منطقة أضنة في الأناضول بموجب اتفاقة سان جان دوموريان Saint Jean de Maurienne في 19/4/1917[[5]](#footnote-5).

مع دخول الدولة العثمانية الحرب، فرض الحلفاء حصاراً مشدداً على البلاد العربية الآسيوية، وأصبح من المتعذر عليها استيراد ما تحتاجه من المواد الغذائية والأدوية وتصدير منتجاتها إلى الخارج. وتعاون العرب، على مضض، مع أحمد جمال باشا في حملته على مصر التي باءت بالفشل. وكان من آثار هذا الفشل اتهام المتنورين العرب بالخيانة لاتصالهم، قبل الحرب، بالقنصلية الفرنسية في بيروت. ولم يتردد جمال باشا في البطش بهم وتعليقهم على أعواد المشانق في دمشق وبيروت في سنتي 1915 و1916. عندها قرر قادة الحركة العربية في دمشق من أعضاء جمعيتي "العهد" و"العربية الفتاة" الثورة على حكومة الاتحاد والترقي في الأستانة، ووضعوا ميثاقاً قومياً يتضمن وحدة أقطار آسيا العربية واستقلالها عن الدولة العثمانية، كما قرروا عقد معاهدة مع بريطانيا، والدخول في الحرب إلى جانبها، وتفضيلها على غيرها من الدول في المشاريع الاقتصادية، مقابل اعتراف بريطانيا باستقلال هذه الدولة العربية، وإلغاء الامتيازات الأجنبية المفروضة عليها باعتبارها جزءاً من الدولة العثمانية. وطلب قادة الحركة العربية من الأمير فيصل بن الحسين، عرض هذا الميثاق على والده أمير مكة، فإذا قبل فوَّضوه بالاتصال بالمسؤولين البريطانيين والاتفاق معهم على الاعتراف الرسمي بهذا المشروع العربي وإعلان الثورة العربية على الأتراك.

أجرى الشريف حسين اتصالاته مع المندوب السامي البريطاني في القاهرة السير هنري مكماهون Sir Henry MacMahon بين تموز/ يوليو 1915 وآذار/ مارس 1916، واعتقد أن الحكومة البريطانية قد وافقت على المشروع العربي في الوحدة والاستقلال، وأعلن الثورة في الحجاز في 10/6/1916. وكانت بريطانيا وفرنسا في الوقت نفسه تتفاوضان لإبرام اتفاقية سميت لاحقاً باتفاقية سايكس - بيكو، دون أن تعيرا بالاً للوعود التي قطعتها بريطانيا للحسين بن علي[[6]](#footnote-6).

إذا كان المشروع العربي الذي تفاوض الشريف حسين مع المسؤولين البريطانيين عليه معبراً عن آمال عرب المشرق في الوحدة والحرية والاستقلال وعن تطلعاتهم المستقبلية، فإن اتفاقية سايكس - بيكو كانت أول ضربة لهذه الآمال. فقد أكدت بريطانيا وفرنسا على مبدأ خطير وهو رفض وحدة الأقطار العربية والآسيوية في دولة واحدة، والإصرار على تجزئتها واقتسامها في ما بينها. وسيكون لهذه الاتفاقية، كما سنرى، تأثير مهم على عرب المشرق. فالترتيبات التي تمت في مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس في سنتي 1919 و1920، استندت إلى هذه الاتفاقية التي أجريت عليها بعض التعديلات التي اقتضتها أحداث الحرب بعد خروج روسيا منها بعد قيام الثورة البلشفية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في السنة نفسها، وازدياد النفوذ الصهيوني في بريطانيا في عهد وزارة ديفيد لويد جورج David Lloyd-George، حيث نجح الصهاينة في الحصول على وعد بلفور في 2/11/1917 بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[[7]](#footnote-7).

بقي الشريف حسين يجهل اتفاقية سايكس - بيكو حتى قامت الثورة البلشفية في روسيا ونشرت نصوص الاتفاقيات السرية بين الحلفاء. نشرت صحيفة إزفستيا Isvestia نصوص هذه الاتفاقية في 24/11/1917. ونشرتها الصحيفة البريطانية Manchester Guardian في عددها الصادر في 19/1/1918. كما قام القائد التركي أحمد جمال باشا بإبلاغ الأمير فيصل بن الحسين، قائد الجيش العربي الشمالي، في أثناء وجوده في العقبة، بهذه الاتفاقية برسالة مؤرخة في 26/11/1917. غير أن الأمير حوّلها إلى والده الذي أرسلها إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة في 29/12/1917. ردّ المندوب السامي على الملك حسين برسالة في 12/1/1918، أكد فيها أن "الخطب والتصريحات التي فاه بها كبار الساسة من الحلفاء تدل بأجلى وضوح على شدة رغبة الحلفاء بترقي وتقدم وإحياء الأمة العربية التي كانت نهضة جلالتكم باعثاً عظيماً لها على ذلك ومشجعاً كبيراً في هذا السبيل"[[8]](#footnote-8).

وتسلم الحسين رسالة أخرى من وزارة الخارجية البريطانية عن طريق السير ريجنالد وينغت Sir Reginald Wingate، المندوب السامي البريطاني في القاهرة، في 4/2/1918 جاء فيها:

إن السياسة التركية لا تفتأ تغرس ذلك الارتياب، بأن توسوس للعرب أن دول الحلفاء تطمع في الأراضي العربية، وتلقي في أذهان دول الحلفاء، أنه يمكن إرجاع العرب عن مقصدهم في تحرير أنفسهم. ولكن أقوال الدساسين لن تقوى على إيجاد الشقاق بين الذين اتجهت عقولهم نحو فكرة واحدة وغرض واحد... إن حكومة جلالته، مع الدول المحالفة لها، ما تزال تلتزم بموقف الدفاع عن قضية تحرير الأمم المظلومة، وهي مصممة على الوقوف إلى جانب الشعوب العربية في جهادها الرامي إلى بناء عالم عربي، يسود فيه القانون والشرع بدل الظلم العثماني، وتحل فيه الوحدة محل المنافسات المصطنعة التي يثيرها الموظفون الأتراك[[9]](#footnote-9).

ولم يكتفِ الحلفاء بالمراسلات التي تمت بينهم وبين الملك حسين، ملك الحجاز، بل قطعوا للعرب كثيراً من الوعود، في أثناء الحرب، لضمان التأييد العربي لهم. ففي 5/1/1918 حدد رئيس الوزراء البريطاني، لويد جورج، في خطاب ألقاه في مجلس العموم أهداف بلاده في الحرب بـ"الاستقلال الوطني لشبه الجزيرة العربية والعراق وسورية وفلسطين"[[10]](#footnote-10). غير أن هذه الوعود ذهبت مع الريح في مؤتمر الصلح في باريس.

بذلت فرنسا جهوداً كبيرة في هذا المؤتمر لتأمين هيمنتها على سورية ولبنان. فقد أنشأت فيلق الشرق La Légion d'Orient في 15/12/1916 تحت قيادة فرنسية. وشكلت مجموعة من السوريين واللبنانيين الموالين لفرنسا، اللجنة المركزية السورية Comité Central Syrien، في باريس في 16/6/1917. وأنشأت لجاناً وجمعيات مماثلة في نيويورك، ومصر، والمكسيك، وإنكلترا، ودول أمريكا الجنوبية. وحركت مجلس الإدارة في جبل لبنان والبطريرك الماروني إلياس الحويك للسفر إلى باريس والمطالبة بحمايتها لسورية ولبنان[[11]](#footnote-11).

وفشلت جهود المؤتمر السوري العام الذي التأم في دمشق مرتين: الأولى في 20/6-19/7/1919 والثانية في 6/3/1920، في إقناع الدول الحليفة بالمشروع العربي، وفرض الأمر الواقع بالمناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً على بلاد الشام في 8/3/1920[[12]](#footnote-12). وبعد انسحاب القوات البريطانية من سورية الشمالية إلى فلسطين بدءاً من 15/9/1919، تقدمت القوات الفرنسية من الساحل إلى دمشق وقضت على المملكة السورية الفتية في 24/7/1920.

التأم المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو San Remo في إيطاليا بين 19 و26 نيسان/ أبريل 1920 وقرر فرض الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، والانتداب البريطاني على فلسطين وشرقي الأردن والعراق. وكانت ردة الفعل العربية مزيجاً من المرارة والغضب. فقد دعت صحيفة "القبلة" الناطقة بلسان المملكة الحجازية إلى التعاون بين العرب والبلاشفة الروس. وقالت صحيفة "الفلاح" الحجازية "وقع العرب ضحية خداع الحلفاء، ولكن الموجة البلشفية التي اجتاحت العالم أصبحت أملهم الوحيد للخروج من الوضع المؤلم الذي هم فيه"[[13]](#footnote-13). غير أنه لم تجرِ اتصالات مع البلاشفة. وحاول الأمير فيصل الاتصال مع مصطفى كمال في تركيا الذي كان يستعد لشن هجوم واسع على القوات الفرنسية في كيليكيا، فلما شعرت السلطات الفرنسية بهذه الاتصالات سارعت إلى عقد هدنة مع القوات التركية، وانسحبت من كيليكيا في حزيران/ يونيو 1920[[14]](#footnote-14). وباءت المساعي العربية للاتفاق مع مصطفى كمال بالفشل[[15]](#footnote-15).

اعتمدت فرنسا في سورية ولبنان في سياستها، طوال عهد الانتداب (1920–1946) على الأسس التالية:

1. تجزئة البلاد إلى كيانات سياسية - إدارية متعددة. فقد أنشأ الجنرال غورو Général Gouraud دولة لبنان الكبير في 31/8/1920، وإدارة بلاد العلويين في 30/8/1920، ودولة حلب في 1/9/1920، ودولة دمشق في 9/10/1920، وفصل لواء الإسكندرونة وألحقه بدولة حلب مع احتفاظه باستقلاله الإداري، وفصل جبل الدروز عن دولة دمشق في 16/3/1922 وأصبح كياناً سياسياً وإدارياً قائماً بذاته. ومنذئذ خضعت سورية لعدة عمليات تجزئة بهدف تقطيع أوصالها. ففي 28/6/1922، أنشئ الاتحاد السوري الذي ضمّ دولتي حلب ودمشق وبلاد العلويين. واستهدفت فرنسا من وراء هذه التجزئة إضعاف الحركة القومية العربية في البلاد، والقضاء على حركات التمرد والثورات التي اندلعت في أعقاب الاحتلال الفرنسي، وتسهيل السيطرة على البلاد، وإنشاء كيانات سياسية طائفية مارونية ودرزية وعلوية وسنية، ودقّ إسفين بين الحضر والبدو، وتفكيك الوحدة الوطنية في سورية[[16]](#footnote-16).

وفي أعقاب الثورة السورية (1925–1927)، اتجهت فرنسا إلى إصدار دستور للجمهورية السورية ودستور للجمهورية اللبنانية، وقوانين أساسية للواء الإسكندرونة وحكومتي اللاذقية وجبل الدروز في 22/5/1930. وسعت فرنسا، في عهد حكومة الجبهة الشعبية، إلى إبرام معاهدة مع كلّ من سورية ولبنان في سنة 1936، رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية المصادقة عليها. وأقدمت على اقتطاع لواء الإسكندرونة من سورية وتنازلت عنه لتركيا سنة 1939. وبقيت سورية مجزأة إلى ثلاث وحدات سياسية - إدارية حتى اضطرت تحت الضغط الوطني والبريطاني إلى توحيدها في 12/1/1943[[17]](#footnote-17).

2. الدفاع عن مصالح الأقليات الإثنية والطوائف الدينية. ويتضح هذا الدفاع في تقارير الحكومة الفرنسية المرسلة إلى لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم طوال فترة انتدابها على سورية ولبنان.

3. العداء للاتجاه الوحدوي العربي والقوى السياسية المحلية التي تمثله. فقد لاحقت السلطات الفرنسية أعضاء حزب الاستقلال العربي وحزب الاتحاد السوري، فلجأ بعضهم إلى مصر، ولجأ بعضهم الآخر إلى شرقي الأردن. ولما تشكلت عصبة العمل القومي والجبهة الوطنية المتحدة في الثلاثينيات من القرن العشرين، شنّت عليهما السلطات الفرنسية حرباً لا هوادة فيها باعتبارهما ممثلتين للاتجاه الوحدوي العربي في البلاد.

4. استغلال الخصومة الهاشمية - السعودية. واتضح هذا الاستغلال بالتعامل الودي مع المملكة العربية السعودية ومقاومة أيّ نفوذ للهاشميين في سورية[[18]](#footnote-18).

5. التنافس الفرنسي - البريطاني في المشرق العربي. وبلغ هذا التنافس ذروته في أثناء الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً بين لجنة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال شارل ديجول Charles de Gaulle والحكومة البريطانية بقيادة ونستون تشرشل Winston Churchill[[19]](#footnote-19).

6. التعاون مع القوى المحلية الموالية لفرنسا. سعت فرنسا إلى البحث عن قوى محلية تعتمد عليها في تنفيذ سياستها. ووجدت في زعامات الأسر الإقطاعية وأعيان المدن والقيادات التقليدية للطوائف والعشائر ضالتها المنشودة. وتاريخ سورية ولبنان في ظلّ الانتداب الفرنسي شاهد حيّ على هذا التعاون[[20]](#footnote-20).

**مقاومة التجزئة السياسية والدعوة إلى الوحدة الوطنية:**

بدأت المقاومة للتجزئة السورية والاحتلال الفرنسي بداية مبكرة. فقد اندلعت ثورة صالح العلي في جبال العلويين والثورة في جنوبي لبنان سنة 1919، وتزامنتا مع ثورة إبراهيم هنانو في منطقة حلب سنة 1920، وتلتهما ثورة حوران (1921–1922) والثورة السورية الكبرى (1925–1927). غير أن هذه الثورات مُنيت بالفشل، وكانت إنجازاتها على الصعيد الوطني محدودة جداً، بسبب غياب التنسيق فيما بينها، وضعف إمكاناتها المالية والعسكرية، وعدم توفر الدعم الخارجي لها. وتشكلت في العشرينيات من القرن الماضي أحزاب سرية صغيرة مثل "حزب شباب الجزيرة"، و"الحزب الوطني العربي" و"الحزب الحديدي" و"حزب الأحرار"، تولت مقاومة الاحتلال الفرنسي، وافتقرت إلى التنظيم الدقيق، وكان تأثيرها محدوداً.

وأخذت الحركات السياسية طابعاً قطرياً في جميع أقطار المشرق العربي نتيجة للتجزئة التي فرضت على سكانها. وتألف في سورية حزب الشعب في 9/2/1925، على أساس الوحدة السورية والسيادة القومية والمطالبة بتوحيد أقطار سورية الطبيعية والاعتراف بسيادتها الوطنية والحصول على حكومة ديموقراطية.

وتشكلت "الكتلة الوطنية" في سورية سنة 1927 للمطالبة بوحدة البلاد واستقلالها، وسيطرت على الساحة السياسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

واجتمع بعض المثقفين في بلاد الشام والعراق في قرنايل بلبنان في آب/ أغسطس 1933 وأنشأوا "عصبة العمل القومي"، ورفعوا شعار: الوحدة العربية واللا تعاون المطلق مع الأجنبي. ولكنها لم تصمد على الساحة السياسية في هذه الأقطار وتفككت سنة 1940[[21]](#footnote-21).

وعلى الصعيد الفكري، أصدر إدمون رباط كتاباً بالفرنسية سنة 1937 بعنوان "الوحدة السورية والمصير العربي Unité Syrienne et devenir arabe" دعا فيه إلى وحدة بلاد الشام ووحدة الهلال الخصيب ووحدة شبه الجزيرة العربية بحيث تتم وفق مراحل ثلاث[[22]](#footnote-22). وأصدر قسطنطين زريق، الأستاذ في الجامعة الأمريكية ببيروت كتابه "الوعي القومي" سنة 1939، تضمن تحليلاً لما يعانيه العرب من تجزئة وتخلف، ودعوة إلى القومية العربية التي تستمد وحيها من الإسلام ومبادئه[[23]](#footnote-23). وذهب زكي الأرسوزي مذهباً رومنسياً ومثالياً في كتاباته عن العروبة والأمة العربية في دعوته إلى الوحدة العربية[[24]](#footnote-24). واتجه عبد الله العلايلي من لبنان، في كتابه "دستور العرب القومي" الصادر سنة 1941 إلى دراسة الحركات القطرية في الوطن العربي[[25]](#footnote-25). وفي العراق، أصدر سامي شوكت كتابه "هذه أهدافنا: من آمن بها فهو منا" في بغداد سنة 1939. وكان المؤلف مديراً عاماً للمعارف في سنتي 1933 و1939، ووزيراً للمعارف سنة 1940، وعضواً بارزاً في نادي المثنى الذي تولى الدعوة إلى العروبة والوحدة العربية في العراق.

وعلى الصعيد العملي أسس ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، المعلمان في مدارس دمشق "شباب البعث العربي" سنة 1943، فكان النواة الأولى لحزب البعث العربي الذي أعلن رسمياً في نيسان/ أبريل 1947.

ودعا نظاما الحكم الهاشميان في العراق وشرقي الأردن إلى وحدة الأقطار الشامية والعراق. فبعد استسلام فرنسا للجيوش الألمانية في حزيران/ يونيو 1940، انتعشت آمال عبد الله بن الحسين، أمير شرقي الأردن في وحدة الأقطار السورية الأربعة (سورية، ولبنان، وفلسطين، وشرقي الأردن). وشرع في الاتصال بالمسؤولين البريطانيين لإقناعهم بإصدار تصريح من جانب بريطانيا لدعم فكرة الوحدة السورية. واستمرت هذه الاتصالات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية دون أن تستجيب السلطات البريطانية لمطلبه. وقاومته فرنسا بكل ما لديها من نفوذ في سورية ولبنان[[26]](#footnote-26). وقام نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، بنشاط مماثل، وسعى لدى السلطات البريطانية في آب/ أغسطس 1940 لنيل موافقتها على مشروع اتحاد فيدرالي عربي يشمل العراق وفلسطين وشرقي الأردن، فلم تستجب السلطات البريطانية لمسعاه[[27]](#footnote-27)، ولكنها اضطرت إلى إصدار بيان يعطف على أماني سورية في الاستقلال، وآخر يؤيد "تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية، وكذلك الروابط السياسية أيضاً"، في 29/5/1941، بعد القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق وعشية دخول القوات البريطانية إلى بغداد[[28]](#footnote-28).

وقد شجع هذا البيان الأمير عبد الله، فاتصل بعدد من الزعماء السوريين واللبنانيين لمساندة مشروعه في الوحدة السورية الكبرى. وبعث إلى تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، ببرقية يطلب فيها تأييد حكومته لتحقيق الوحدة السورية[[29]](#footnote-29). وقدم نوري السعيد مذكرة إلى وزير الدولة البريطاني في القاهرة ريتشارد كيزي Richard Casey في 14/1/1943 يقترح فيها توحيد سورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين في دولة واحدة، وإنشاء جامعة عربية تضم العراق وسورية الكبرى وأيّ دولة عربية ترغب في ذلك، وتشكيل إدارة ذاتية لليهود في المناطق التي يؤلفون فيها أكثرية سكانية، ومنح الموارنة في لبنان وضعاً مماثلاً للوضع الذي كانوا عليه في أواخر العهد العثماني[[30]](#footnote-30). جاء الرد البريطاني على مقترح نوري السعيد بتصريح إيدن في 24/2/1943 الذي أفضى إلى المشاورات العربية التي أدت إلى قيام جامعة الدول العربية[[31]](#footnote-31).

فشلت جهود عرب المشرق حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على الصعيد العملي والفكري في التصدي للتجزئة السياسية التي فرضتها فرنسا وبريطانيا عليهم استناداً إلى اتفاقية سايكس - بيكو للأسباب التالية[[32]](#footnote-32):

1. التفوق العسكري الفرنسي والبريطاني في المشرق العربي الذي فرض التجزئة السياسية فيه بقوة السلاح.

2. ضعف الحركة القومية في المشرق العربي، واعتمادها على فئة محدودة جداً من الشباب المثقف والمتنورين في مجتمعات يسودها الجهل والفقر والمرض والتخلف، غير معنية بالهم السياسي، وغايتها تأمين لقمة العيش.

3. استسلام القيادات السياسية العربية للقوى الأجنبية المهيمنة على المنطقة، وقبولها بالتسوية السياسية التي فرضتها بريطانيا وفرنسا على المنطقة بتنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق وأخيه الأمير عبد الله على الإمارة الأردنية.

4. اقتناع القيادات السياسية العربية المشرقية بالتخلي عن الكفاح المسلح الذي أثبت فشله في سنة 1920 والسنوات السبع التالية، واللجوء إلى النضال السياسي السلمي، والتمسك بمبدأ "خذ وطالب".

5. تعاون الإقطاعيين وشيوخ العشائر وقيادات من رجال الدين المسلمين والمسيحيين مع المستعمرين الفرنسيين والبريطانيين.

6. ظهور فئات اجتماعية قوية ومؤثرة في كل قطر من أقطار المشرق العربي منتفعة من التجزئة السياسية القائمة، ازدادت قوة وتأثيراً مع الزمن، وربطت مصيرها بهذه التجزئة وتمسكت بها ودافعت عنها دفاعاً مستميتاً.

**محاولات مقاومة التجزئة السياسية في مرحلة الاستقلال الوطني:**

كان العراق أول أقطار المشرق العربي الذي حصل على استقلاله السياسي سنة 1932، ولكنه كان استقلالاً مقيداً بمعاهدة للتحالف مع بريطانيا تنص على وجود قواعد عسكرية بريطانية على أرضه، والتزام بسياسته الخارجية بحيث لا تتعارض مع السياسة الخارجية البريطانية. وحصل الأردن على استقلال مماثل مقيد بمعاهدة تحالف مع بريطانيا سنة 1946. أما سورية ولبنان فقد حصلا على استقلال تام غير مقيد بمعاهدة أو أيّ التزام آخر نحو فرنسا. وشهدت فلسطين مأساة بقيام الكيان الإسرائيلي وتشريد شعبها، وسقط 78% من مساحتها في أيدي الصهاينة، واتحدت الضفة الغربية من الأردن مع المملكة الأردنية الهاشمية سنة 1950، بينما ظلّ قطاع غزة تحت الحكم العسكري المصري.

أسهم العراق والأردن إسهاماً فعالاً في قيام جامعة الدول العربية باعتبارها أولى الخطوات نحو التضامن العربي والتعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول العربية المستقلة. وعلى الرغم من رضى بريطانيا عن قيام الجامعة وعن ميثاقها الذي أكد استقلال كل دولة عضو فيها، فقد تلكأت في الاعتراف بها حتى أيار/ مايو 1946، وخشيت من انضمام دول الخليج العربية إليها. وكان همها يتركز حول كيف يمكن لبريطانيا أن تحوّل الجامعة العربية لخدمة مصالحها[[33]](#footnote-33).

كانت الأوضاع الداخلية في البلاد العربية المستقلة في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين لا تساعد على الاتحاد بينها. فالديموقراطية البرلمانية العربية ما زالت عرجاء وناقصة، والرأي العام يوجد في المدن وبين المتعلمين فيها فقط. والسلطة مركزة في أيدي طبقة حاكمة محدودة رجعية وفاسدة. ولا شكّ أن عدم مبالاة هذه الطبقة وتنافسها الشخصي أديا إلى زعزعة سياسية دائمة في المنطقة. وهي تقاوم القوى القومية التي ترفع شعارات ضدّ الاستعمار والإمبريالية. وكان الخلاف واضحاً جلياً بين حكام العراق والأردن الهاشميين من جهة والملك عبد العزيز آل سعود والملك فاروق، ملك مصر من جهة أخرى. وبعد انقلات 23/7/1952 في مصر، انشغل الحكام الجدد بمفاوضات جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية التي انتهت باتفاقية الجلاء في 19/10/1954[[34]](#footnote-34).

ولما عرضت بريطانيا على الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية مشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط وطلبت منها الانضمام إليها، ردت عليها بتوقيع ميثاق الضمان الجماعي العربي في 13/4/1950. وقدم الدكتور محمد فاضل الجمالي، رئيس وزراء العراق، في 4/1/1954، مشروعاً لقيام اتحاد فيدرالي بين العراق وسورية والأردن، إلى اللجنة السياسية للجامعة العربية. وكان الاعتقاد السائد أن اغتيال الملك عبد الله سنة 1951، وإطاحة الملك فاروق سنة 1952، وموت الملك عبد العزيز، سيساعد في تحقيق مشروع الجمالي. غير أن سورية لم تكن مستعدة لقبول المشروع بعد سيطرة حزبي الشعب والوطني على الحكم فيها، وخشيتهما من فقدان نفوذهما في البلاد في حالة قيام الاتحاد المقترح، حال دون تحقيق المشروع، ناهيكم عن معارضة بريطانيا وفرنسا لأي مشروع وحدوي في المنطقة[[35]](#footnote-35).

وجاء توقيع الحكومة العراقية على الحلف التركي - العراقي المعروف بحلف بغداد في 24/2/1955 الذي انضمت إليه بريطانيا في 4/4/1955 وباكستان وإيران في السنة نفسها، ليقسم الدول العربية إلى قسمين: انحازت مصر وسورية إلى الحياد الإيجابي، وانحاز العراق إلى الأحلاف الغربية[[36]](#footnote-36).

ألغيت معاهدة التحالف العراقية - البريطانية بقيام حلف بغداد سنة 1955، وانتهت معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية في 13/3/1957، وزالت هذه الذريعة التي تمسك بها الرافضون لوحدة أقطار بلاد الشام والعراق. ومع ذلك تمسك حكام أقطار الهلال الخصيب بالتجزئة التي فرضتها اتفاقية سايكس - بيكو، وبقيت عاراً يلاحقهم، وما انفكوا يوجدون الذرائع الجديدة لتجنب العودة إلى وحدة شعوبهم ومسوغ نهضتها وقوتها.

مع البدء بإجراءات الوحدة بين سورية ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير 1958، سارع العراق والأردن في الدخول في "الاتحاد العربي" في الشهر نفسه، إلا أن الأخير انتهى بانقلاب عسكري في 14/7/1958. وكثرت الشائعات وانتشرت التكهنات عن احتمال انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، ولكن عبد الكريم قاسم، رجل العراق القوي، رفض ذلك، وتمسك باستقلال العراق، ولم يتردد في التهديد بضم إمارة الكويت إلى العراق سنة 1961[[37]](#footnote-37).

انهار الاتحاد العربي بين العراق والأردن بعد خمسة أشهر على قيامه، وانتهت الوحدة السورية - المصرية بعد ثلاثة أعوام ونصف العام. فما هي أسباب ذلك؟ انهار الاتحاد العربي لعدم توافر الشروط الموضوعية للاتحاد بين البلدين. صحيح أن أسرة مالكة واحدة كانت تحكم البلدين، غير أن الخلاف بين فرعي هذه الأسرة كان أقوى من مشاعر الخوف والرغبة في الاتحاد لحماية مستقبلهما، ولأن شعبي العراق والأردن لم يهيئا لقبول هذا الاتحاد وتلمس فوائده وما يجنيان من مكاسب بقيامه. وكان الاستبداد السياسي في هذين البلدين والحكم الفردي المطلق حائلاً دون دوام أيّ اتحاد أو حتى أيّ تعاون بينهما.

وانتهت الوحدة السورية - المصرية لأنها قامت على عجل، وبضغط من الضباط القوميين المهيمنين على قيادة الجيش السوري، ودون مراعاة لرأي الحكومة السورية القائمة آنذاك، ودون دراسة عميقة ودقيقة لمختلف جوانب الحياة في القطرين الشقيقين. ولأنها كانت في الحقيقة ضماً لسورية إلى مصر، دون تغيير يذكر في نظام الحكم الفردي المطلق في مصر، ولأن الشعب السوري، على الرغم من تعدد الانقلابات العسكرية التي شهدها بين سنتي 1949 و1954، وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، لم يقبل بالحكم الفردي المطلق والهيمنة المصرية على سورية طوال سنوات الوحدة.

وشهد الربع الأول من سنة 1963 انقلابين في العراق وسورية قام بهما الضباط البعثيون والناصريون، فانتعشت الآمال بتوحيد القطرين الشقيقين، غير أن الصراع على السلطة بين البعثيين والناصريين ساد الساحة السياسية في القطرين، وانتهى هذا الصراع في سورية بسيطرة البعثيين على السلطة في تموز/ يوليو 1963، بينما تأخرت سيطرتهم على الحكم في العراق إلى 17/7/1968. وكانت المفاوضات الثلاثية المصرية – العراقية - السورية التي أسفرت عن صدور ميثاق 17/4/1963 الذي ظلّ حبراً على ورق، قد أحدث إحباطاً شديداً لدى شعوب المنطقة. وفشل البعثيون في العراق وسورية في تحقيق الوحدة أو الاتحاد بين هذين القطرين بين سنتي 1968 و2003. فما هي أسباب هذا الفشل؟

كان من الطبيعي والمنطقي أن تتم الوحدة بين العراق وسورية في ظلّ حكم البعث فيهما. فمبادئ الحزب ودستوره وشعاراته تؤكد على الوحدة العربية وتعطيها المقام الأول والأهم بين أهداف الحزب ومبادئة وشعاراته. لا شكّ أن حزب البعث قد اعتراه الانقسام والتغيير والاضطراب بعد أن أعلنت قيادته القومية حلّ الحزب كشرط وضعه الرئيس جمال عبد الناصر لقيام الوحدة بين مصر وسورية. وظلّ الحزب بلا تنظيم في سورية حتى انقلاب 8/3/1963. كان بعض القادة العسكريين البعثيين في الجيش وخارجه هم الذين دبروا الانقلاب بالتعاون مع الضباط الناصريين. ولما أعيد تنظيم الحزب في أعقاب الانقلاب المذكور سيطر القادة العسكريون على قيادته. وتعرض الحزب إلى صراع شديد بين قادته على السلطة، وجرت انقلابات ومحاولات انقلاب عسكرية عدة انتهت سنة 1970 باستيلاء اللواء حافظ الأسد على السلطة، والقضاء على خصومه ومنافسيه من البعثيين في الجيش والمجتمع المدني. ولم يعد للحزب عملياً أيّ سلطة، وإنما غدا واجهة سياسية من المنتفعين لحكم فردي مطلق[[38]](#footnote-38).

وحدث شيء مماثل في حزب البعث في العراق، فبعد انقلاب 1968 تسلم اللواء أحمد حسن البكر رئاسة الدولة والسيطرة على الحكم، وشاركه في ذلك نائبه صدام حسين حتى سنة 1979، حينما انفرد صدام حسين بالسلطة وقضى على جميع منافسيه من البعثيين بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم وتسليم الحكم لحافظ الأسد في سورية. ولم يعد للحزب دور في الحياة السياسية، وإنما غدا واجهة سياسية لحكم فردي مطلق. ولا يمكن لحكم فردي مطلق أن يتنازل عن السلطة بمحض إرادته، ولا مجال لتغييره إلا بالقوة والعنف. ولهذا تعذر قيام أيّ اتحاد أو حتى مجرد تعاون بين نظامي الحكم في القطرين، واتسمت العلاقات بينهما بالتوتر والعداء الشديد والتآمر[[39]](#footnote-39).

كانت حرب رمضان (أكتوبر/ تشرين الأول) 1973 قد بعثت الآمال في عودة التضامن العربي إلى مساره الطبيعي، غير أن قرارات الرئيس المصري أنور السادات في أثناء الحرب وبعدها، وزيارته لـ"إسرائيل" سنة 1977، وإبرام إتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في سنتي 1978 و1979 على التوالي، جعل هذا التضامن مجرد بيانات عاطفية واستنكار، حينما غزت "إسرائيل" لبنان في سنوات 1978 و1982 و1996 و2006. ولأول مرة في تاريخ العرب المعاصر تصل القوات الإسرائيلية إلى عاصمة دولة عربية وتحاصرها دون أن تتحرك الدول العربية الموقعة على ميثاق الضمان الجماعي العربي.

وشهدت الثمانينات ميلاد مجالس تعاون عربية، بدأت بمجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة 1981، واتحاد المغرب العربي في 17/2/1989، ومجلس التعاون العربي في سنة 1989 والذي ضمّ مصر والعراق والأردن واليمن الشمالي. وبقيت سورية والصومال والسودان ولبنان خارج هذه المجالس. والواقع أن غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس 1990، قد أسهم في حلّ مجلس التعاون العربي، وضرب فكرة التضامن العربي في الصميم. ولا عجب أن تقف الدول العربية موقف اللا مبالاة بل وتعاون بعضها مع المحتلين الأمريكيين والبريطانيين وحلفائهم للعراق سنة 2003[[40]](#footnote-40).

وأسهمت الحرب العراقية - الإيرانية (1980–1988) في إضعاف التضامن العربي وانقسام العرب إزاءها بين مؤيد ومعارض، وداعم بالمال والسلاح والجند للعراق، ومساند لإيران.

**مشاريع الشرق الأوسط الجديدة:**

بلغ الضعف العربي وتراجع النظام الإقليمي العربي ممثلاً بجامعة الدول العربية، حداً دفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى إعادة صياغة المنطقة وتغيير خريطتها الجيو-سياسية بما يخدم المصالح الغربية ويضمن بقاء "إسرائيل" وسيطرتها على المشرق العربي. إن الخريطة المقترحة لا تشمل السيطرة على منابع النفط والغاز في المشرق العربي فحسب وإنما تحتوي على الهيمنة العسكرية على المنطقة من خلال إنشاء القواعد العسكرية فيها. ومنذ حملة تحرير الكويت وغزو العراق أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ما يربو على 35 قاعدة عسكرية في دول الخليج العربية، بحجة حمايتها من الخطر الإيراني. ويهدف المشروع إلى إنشاء كيانات جديدة لطوائف دينية معينة: كيان شيعي إمامي، يقابله كيان سني في شمال وغرب العراق، وكيان كردي في شمال العراق، أي تقسيم العراق إلى ثلاث دول مستقلة. وهذا التقسيم ورد مراراً في تصريحات كبار المسؤولين الأمريكيين منذ احتلال العراق سنة 2003 حتى أيار/ مايو 2016. ويتضمن هذا المشروع تقسيم سورية إلى عدة دول بحيث تقوم فيها دولة سنية وأخرى درزية وثالثة علوية ورابعة كردية. وقد تنضم بعض المناطق السنية في شرقي سورية إلى الدولة السنية في العراق، مثلما تنضم المنطقة الكردية في القامشلي والحسكة إلى الدولة الكردية في شمال العراق.

كان احتلال العراق وتقسيمه إلى ثلاث وحدات إدارية على أسس طائفية مذهبية وإثنية المنطلق لتنفيذ هذا المشروع الاستعماري الجديد. وبذلك يزول خطر كان يهدد "إسرائيل" منذ قيامها حتى سنة 2003. وينسجم هذا التقسيم مع الإصرار على يهودية "دولة إسرائيل"، وسعي الدول الكبرى الغربية إلى محو الهوية العربية الإسلامية للشعوب العربية، وإحلال الهوية الدينية والمذهبية والإثنية محلها.

ويهدف هذا المشروع، بعد إبرام كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن معاهدات سلام مع "إسرائيل"، إلى فرض سلام على المنطقة، بدأ عملياً بإلغاء المقاطعة العربية لـ"إسرائيل"، وفتح مكاتب لـ"إسرائيل" في بعض دول الخليج العربية ودول المغرب العربي[[41]](#footnote-41).

والواقع أن الأستاذ المستشرق اليهودي البريطاني المعروف برنارد لويس Bernard Lewis قد نشر مشروعاً جديداً للشرق الأوسط في مجلة Foreign Affairs في خريف 1992 تحت عنوان "إعادة النظر في الشرق الأوسط"، دعا فيه إلى التخلي عن حلم القومية العربية، وقيام دولة عربية موحدة أو كتلة سياسية عربية متماسكة، وإلغاء دور العرب في تاريخ المنطقة لصالح كل من تركيا و"إسرائيل"[[42]](#footnote-42).

وقدم شمعون بيريز مشروعاً لشرق أوسط جديد في نهاية سنة 1993 في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"[[43]](#footnote-43)، طالب فيه العرب بنسيان الماضي، ووضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي، وبناء شرق أوسط جديد، وسوق شرق أوسطية، وإنشاء اتحاد كونفدرالي يضم "إسرائيل" والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة. والهدف من المشروع ضمان أمن "إسرائيل"، وحلّ الأزمات الاقتصادية التي تواجهها، وحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالتخلي عن حقهم في العودة إلى ديارهم ودمجهم في المجتمعات التي يوجدون حالياً فيها، وإقامة مشاريع مشتركة في الميادين السياحية والمواصلات والمياه.

ولتحقيق هذا المشروع عقدت القمم والمؤتمرات الاقتصادية في الدار البيضاء سنة 1994، وقمة عمّان الاقتصادية سنة 1995، ومؤتمر القاهرة الاقتصادي سنة 1996، ومؤتمر الدوحة الاقتصادي سنة 1997، التي شاركت فيها "إسرائيل" جميعها.

أما مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن، ورأت فيه فرصة تاريخية لتغيير نظامي الحكم في أفغانستان والعراق بالقوة العسكرية لإعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة، فيقوم على ركيزة أساسية هي ضرورة إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية في الدول العربية، لأن هذه الأوضاع القائمة تشكل أرضية خصبة لبروز التطرف الديني والإرهاب الدولي، وكراهية الغرب و"إسرائيل". ويقوم الإصلاح المنشود على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: الديموقراطية، والمعرفة، وحرية المرأة[[44]](#footnote-44).

رفضت الدول العربية المشروع بطرق وأساليب مختلفة. فبعضها رفضه بحجة عدم الاشتراك في صياغته ولأنه فرض عليها من الخارج، وبعضها الآخر أيده وطالب بفتح حوار مع الولايات المتحدة حوله، ونادى فريق ثالث بالتريث والانتظار للاتصال مع الإدارة الأمريكية، وتحفظت بقية الدول على المشروع وطلبت إيضاحات من الإدارة الأمريكية عنه. وأيدت دول الاتحاد الأوروبي المشروع الأمريكي ما دام المشروع في أهدافه غير المعلنة يرمي إلى تغيير الهوية الثقافية والسياسية للشعوب العربية، ونهب ثرواتها، وتثبيت الهيمنة الأمريكية والصهيونية في المنطقة.

وفي منتدى دافوس الذي عقد مؤتمره الاقتصادي في البحر الميت/ الأردن في 15/5/2004 وعلى مدى ثلاثة أيام تحت عنوان "شراكة من أجل التغيير والسلام والتنمية" وحضره نحو 1,200 شخصية من 51 دولة، تمّ التركيز على الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد العربية، وحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي[[45]](#footnote-45).

وأسهم الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدات الفنية لتدريب الجهات الرسمية التي تجري الانتخابات البلدية والنيابية إلى الحكومات العربية التي ترغب في ذلك، وتبادل الزيارات بين الوفود البرلمانية والبلدية بغية تطوير الإصلاح التشريعي، وقدمت مساعدات للجمعيات النسوية والتدريب على المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية. ومن جهة أخرى ركز البنك الدولي الذي تهيمن عليه الإدارة الأمريكية على مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في الإدارة. وأسهمت مؤسسات أوروبية وأمريكية في تأسيس مراكز دراسية وتدريبية وجمعيات للدفاع عن حقوق المرأة والطفل ومنظمات غير حكومية في مختلف مجالات الحياة في العديد من الدول العربية.

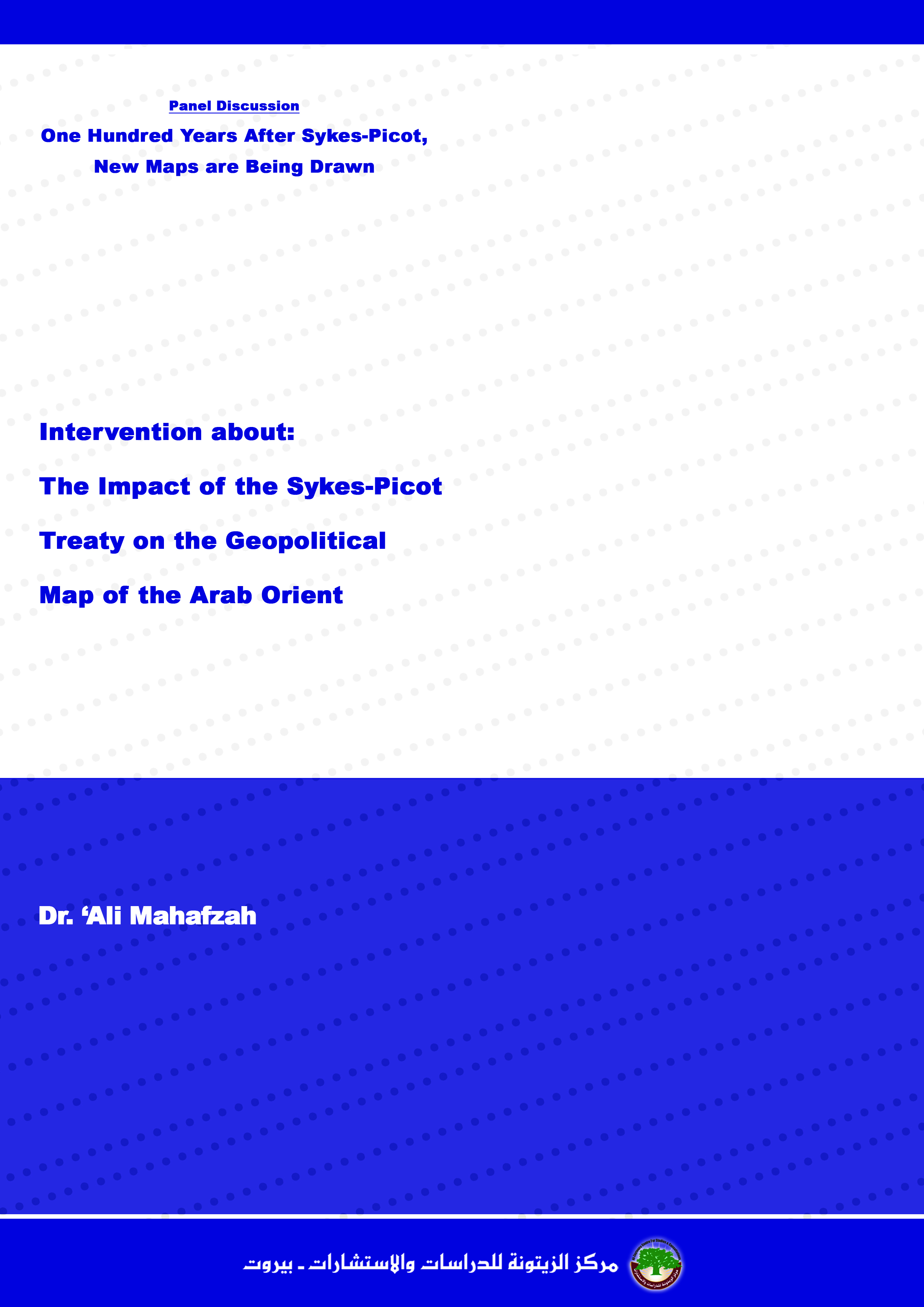
لقد أوجدت هذه التدابير والنشاطات التي كان وراءها مؤسسات غربية مشبوهة، بيئة مناسبة لانطلاق الربيع العربي في نهاية العقد الأول وبداية العقد الثاني من القرن الـ 21. وشجع على ذلك الحكم الفردي المطلق في البلاد العربية، وهيمنة الأجهزة الأمنية على الحياة العامة في كل دولة عربية، وتقييد الحريات الفردية والعامة، وانتشار الفساد بمختلف أنواعه، وارتفاع نسب البطالة والفقر فيها. وأسهم في اتساع نطاق حركات الاحتجاج توافر وسائل التواصل الاجتماعي من الـ"فيس بوك" Facebook وتويتر Twitter ويوتيوب Youtube وغيرها[[46]](#footnote-46).

لا شكّ أن سقوط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا، واندلاع الحرب الأهلية في ليبيا وسورية والعراق واليمن، قد دفع الولايات المتحدة و"إسرائيل" والاتحاد الأوروبي، إلى اغتنام هذه الفرصة من الفوضى والعمل بهمة ونشاط ملحوظين لبناء الشرق الأوسط الجديد الذي يحتوي على كيانات سياسية طائفية ومذهبية، لا تقوى على الحفاظ على سيادتها وتبقى ضعيفة هزيلة وهشة. فهل يتحقق هذا المشروع؟

على الرغم من انفصال جنوب السودان عن شماله، والمؤشرات القوية إلى استقلال الأكراد في شمال العراق، وإعلان أكراد سورية عن عزمهم على الحصول على الحكم الذاتي في شمالي البلاد، ومحاولات زعماء برقة في ليبيا الانفصال عن بقية البلاد، وسعي قادة الحزب الاشتراكي في جنوب اليمن إلى الانفصال عن شماله، وتصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين حول تقسيم سورية، فإنه من الصعب حالياً، وفي هذه المرحلة من الحرب الأهلية في العراق واليمن وليبيا والصراع القائم في سورية التنبؤ بما ستسفر عنه المنازعات والحروب الدائرة في هذه الأقطار العربية. صحيح أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتبنيان المشروع الصهيوني في تفتيت دول المشرق العربي المحيطة بـ"إسرائيل" لتأمين هيمنتها التامة على المنطقة، غير أن الظروف الدولية لم تعد كما كانت قبل مئة عام حينما تمكن سايكس وبيكو من تقسيم المنطقة، وعجز العرب في المشرق عن مقاومة هذا التقسيم. كانت الأمية بين شعوب المشرق العربي قبل مئة عام تتجاوز 90%، وكان الوعي السياسي محدوداً جداً، وكانت فرص الثورة والتمرد محدودة جداً، لعدم توافر المال والسلاح. وكانت القيادات السياسية تدرك عجزها عن تحريك الجماهير الشعبية، وعدم توفر المال والسلاح لديها.

أما اليوم، فقد تقلصت نسبة الأمية في المشرق العربي إلى 10–15%، وانتشر الوعي السياسي، وسهل الاتصال بين الناس بفضل وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية. وبرزت قيادات شابة تعي أطماع الدول الأجنبية في بلادنا، وتدرك جيداً أهداف "إسرائيل" ومخططاتها. صحيح أن الحركات السلفية الجهادية قد أعلنت حرباً طائفية على الطوائف الدينية والمذاهب الإسلامية الأخرى، واتهمتها بالكفر والإلحاد، وتلقت الدعم المالي والسلاح والذخيرة من بعض أنظمة الحكم العربية والإسلامية، والتدريب على فنون القتال الحديثة في المعسكرات الأمريكية[[47]](#footnote-47). غير أن هذه الحركات الجهادية إلى زوال مهما كان عدد مقاتليها، ومهما بلغ الدعم المالي والعسكري لها.

إنني، بالرغم من الصورة القاتمة لما عليه الأوضاع في البلاد العربية، وحالة العجز التي تعيشها أنظمة الحكم العربية، والتكالب الدولي على المنطقة، أرى أن أعظم ما تحقق خلال السنوات الخمس الماضية على الساحة العربية هو زوال الخوف والرهبة من الحكام العرب لدى الشباب العربي، وتحديهم لهذه الأنظمة السياسية المستبدة الطاغية، ووضوح الرؤية لدى هؤلاء الشباب على الرغم من إغراءات المال وغيره التي تقدمها لهم الحركات الإرهابية. وأتوقع في العقد الزمني القادم أن تشهد هذه الأمة نهوضاً حقيقياً يبدأ بمراجعة شاملة وعميقة لأحوالها وأوضاعها ومختلف جوانب حياتها. ولا بدّ من أن تتخلص هذه الأمة من جلاديها ومضطهديها، وترفع عنها الظلم، وتشيع العدل والمساواة بين أفرادها. وسوف تحكم نفسها بنفسها، وتدرك أن التضامن والتعاون والاتحاد بين شعوبها هو السبيل الوحيد لتقدمها في الميادين، واحتلالها المكانة اللائقة بها بين الأمم.



1. قدمت هذه المداخلة في حلقة نقاش "مئة عام على سايكس بيكو: خرائط جديدة ترسم"، الذي أقامه مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في بيروت، في 26/5/2016. [↑](#footnote-ref-1)
2. رئيس جامعة مؤتة وجامعة اليرموك في الأردن سابقاً، أستاذ شرف في قسم التاريخ في الجامعة الأردنية. حاصل على دكتوراه ﺍﻟﺤﻠﻘﺔ ﺍﻟﺜﺎﻟﺜﺔ ﻓﻲ ﺍﻟﺩﺭﺍﺴﺎﺕ ﺍﻹﺴﻼﻤﻴﺔ من ﺠﺎﻤﻌﺔ ﺍﻟﺴﻭﺭﺒﻭﻥ ﺍﻟﺜﺎﻟﺜﺔ، ﺒﺎﺭﻴﺱ 1971. ودكتوراه ﺩﻭﻟﺔ ﻓﻲ ﺍﻵﺩﺍﺏ ﻭﺍﻟﻌﻠﻭﻡ ﺍﻹﻨﺴﺎﻨﻴﺔ من ﺠﺎﻤﻌﺔ ﺍﻟﺴﻭﺭﺒﻭﻥ ﺍﻷﻭﻟﻰ، ﺒﺎﺭﻴﺱ 1980. [↑](#footnote-ref-2)
3. J. Polonsky, *Documents Diplomatiques Secrets Russes*, pp. 290–291; et Emile Laloy (éd.), *Les Documents Secrets des Archives du Ministére des Affaires Etrangères de Russie* (publiés par les bolcheviks, Paris: Brossard, 1919), pp.107–110. [↑](#footnote-ref-3)
4. Great Britain (G.B.), *Documents on British Foreign Policy*, 1st series, vol. 4 (1919–1939), pp. 241–251 ; and texte des letters échangés dans Jean Pichon, Le Partqge du Proche – Orient, Paris, Peyronnet, 1938, pp. 106–109. [↑](#footnote-ref-4)
5. علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919–1945** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 44–45. [↑](#footnote-ref-5)
6. **المرجع نفسه**، ص 38-40. [↑](#footnote-ref-6)
7. للمزيد عن وعد بلفور، انظر:

   Leonard I. Stein, *The Balfour Declaration* (London, New York: Simon, 1961); Renée Neher Bernheim, Prés., La déclaration Balfour, 1917: Création d'un foyer national juif en Palestine, Collection archives, No. 36, Paris, Julliard, 1969, and Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (London: Hamilton, New York: Harper, Philadelphia, Jewish Publication Society, 1949). [↑](#footnote-ref-7)
8. سليمان موسى، **المراسلات التاريخية 1914–1918، الثورة العربية الكبرى،** ج 1 (عمّان: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، 1973)، ص 152-153. [↑](#footnote-ref-8)
9. Great Britain (G.B), Foreign Office (F.O.), From Foreign Office to Wingate, 686/75 Cab. 163, (4/2/1918). [↑](#footnote-ref-9)
10. Harold William V. Temperely (ed.), *A History of the Peace Conference of Paris*, vol. 6 (London, New York: Oxford University Press), p. 23. [↑](#footnote-ref-10)
11. علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية**، ص 59–63. [↑](#footnote-ref-11)
12. **المرجع نفسه**، ص 70-87. [↑](#footnote-ref-12)
13. France, Ministère des Affaires Etrangeres (M.A.E), Arabie 1918–1929, Série E., vol. 7, Rapport du Consul général de France à Djeddah au Président du Conseil, 20/11/1920. [↑](#footnote-ref-13)
14. France, M.A.E., Levant, Syrie–Liban 1918–1929, Série E., vol. 9.

    مشروع معاهدة بين الأمير فيصل ومصطفى كمال في ملحق كتاب المفوض السامي الفرنسي في بيروت إلى رئيس الوزراء الفرنسي في 19/1/1921. [↑](#footnote-ref-14)
15. علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية**، ص 90. [↑](#footnote-ref-15)
16. **المرجع نفسه**، ص 105–106. [↑](#footnote-ref-16)
17. **المرجع نفسه**، ص 108–113. [↑](#footnote-ref-17)
18. **المرجع نفسه**، ص 114–121. [↑](#footnote-ref-18)
19. **المرجع نفسه**، ص 121–124. [↑](#footnote-ref-19)
20. **المرجع نفسه**، ص 125–130. [↑](#footnote-ref-20)
21. ذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية 1920–1939** (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص 178–179؛ وحسن الحكم، **مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث 1920–1958**، جزءان (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1965)، ص 357؛ وعبد الله حنا، **الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900–1945** (دمشق: دار دمشق، 1973)، ص 217–219، و231. [↑](#footnote-ref-21)
22. Edmond Rabbath, Unité Syrienne et devenir arabe, Paris, Librairie Marcel Riviére, 1937. [↑](#footnote-ref-22)
23. قسطنطين زريق، **الوعي القومي: نظرات في الحياة القومية المتفتحة في الشرق العربي** (بيروت: دون ناشر، 1939). [↑](#footnote-ref-23)
24. زكي الأرسوزي، **المؤلفات الكاملة،** المجلد الأول (دمشق: مطابع الإدارة السياسية، 1972)، ص 201. [↑](#footnote-ref-24)
25. عبد الله العلايلي، **دستور العرب القومي** (بيروت: مكتبة العرفان، 1941). [↑](#footnote-ref-25)
26. علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة 1921–1946**، ط 2 (عمّان: مركز الكتب الأردني، 1989)، ص 112–119. [↑](#footnote-ref-26)
27. صلاح الدين الصباغ، **فرسان العروبة في العراق** (بغداد: الشباب العربي، 1956)، ص 148–156. [↑](#footnote-ref-27)
28. Robert Anthony Eden, *Freedom and Order: Selected Speaches, 1939–1945* (London: Faber and Faber, 1947),

    pp. 104–105. [↑](#footnote-ref-28)
29. **الكتاب الأبيض الأردني** (عمّان: 1947)، ص 29–30. [↑](#footnote-ref-29)
30. نوري السعدي، **استقلال العرب ووحدتهم: مذكرة في القضية العربية مع إشارة خاصة إلى فلسطين ومقترحات رامية إلى حل نهائي مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية** (بغداد: د. ن.، 1948)، ص 4–24. [↑](#footnote-ref-30)
31. Great Britain, House of Commons, Parlimentary Debates, 24/2/1943, vol. 139. [↑](#footnote-ref-31)
32. علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية**، ص 169–178. [↑](#footnote-ref-32)
33. علي محافظة، **بريطانيا والوحدة العربية 1945–2005** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 48–57. [↑](#footnote-ref-33)
34. **المرجع نفسه**، ص 95–102. [↑](#footnote-ref-34)
35. **المرجع نفسه**، ص 108–114. [↑](#footnote-ref-35)
36. **المرجع نفسه**، ص 137–148. [↑](#footnote-ref-36)
37. **المرجع السابق**، ص 178–180. [↑](#footnote-ref-37)
38. جاد الكريم الجباعي، **البنية التسلطية للنظام السوري: النشأة والتطور والمآل، في مجموعة مؤلفين، خلفيات الثورة السورية: دراسات سورية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 189–242. [↑](#footnote-ref-38)
39. علي كريم سعيد، **عراق 8 شباط 1963: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1999)، ص 352–357؛ وانظر:

    John McHugo, *Syria from the Great War to Civil War* (London: Saqi Books, 2014), pp. 155–178. [↑](#footnote-ref-39)
40. علي محافظة، **بريطانيا والوحدة العربية**، ص 314–338. [↑](#footnote-ref-40)
41. غازي حسين، ا**لشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص 14–23. [↑](#footnote-ref-41)
42. **المرجع نفسه**، ص 29. [↑](#footnote-ref-42)
43. Shimon Peres, *The New Middle East* (New York: Henry Holt and co., 1993). [↑](#footnote-ref-43)
44. غازي حسين، **مرجع سابق**، ص 101–107. [↑](#footnote-ref-44)
45. **المرجع نفسه**، ص 123–129. [↑](#footnote-ref-45)
46. لمزيد من التفاصيل، انظر: توفيق المديني وآخرون، **الربيع العربي.. إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011). [↑](#footnote-ref-46)
47. لمزيد من المعلومات، انظر:

    J. Michael Springmann, *Visas for Al Qaeda, CIA Handouts That Rocked the Worlds: An Insider's View* (Washington DC: Daena Publications, 2014). [↑](#footnote-ref-47)